الضوابط الأخلاقية للبحث في العلوم الإنسانية

د. بوعام نجاة
المركز الجامعي علي كافي، تندوف –الجزائر

د. عمري سامي
جامعة العربي التبسي، تبسة–الجزائر

تاريخ الارسال: 17-02-2020 تاريخ القبول:28-02-2020 تاريخ النشر: 30-09-2020

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى إبراز الضوابط الأخلاقية التي تنظم الممارسات والسلوكيات للباحثين في العلوم الإنسانية، وتؤسس لميثاق أخلاقي يضم القواعد المرشدة للباحثين في جميع خطوات أبحاثهم العلمية، وذلك بالشكل الذي يضمن احترام حقوق الباحثين أو المشاركين في البحث، أو المستهدفين من البحث على حد سواء.

الكلمات المفتاحية: البحث، العلم، الضوابط، الأخلاق.

Abstract:

This research seeks to highlight the ethical controls that regulate the practices and behaviors of researchers in the humanities, and establishes an ethical charter that includes rules guiding researchers in all steps of their scientific research, in a manner that ensures respect for the rights of researchers or participants in the research, or those targeted by the research alike.

Keywords : Research, science, controls, ethics.

المقدمة:

ارتبط البحث العلمي بمحاولة الإنسان الدائبة للمعرفة وفهم الكون الذي يعيش فيه، وقد ظلت الرغبة في المعرفة ملازمة للإنسان منذ المراحل الأولى لتطور الحضارة. فالبحث العلمي هو التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية، بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها.

ازداد الاهتمام بالعلوم الانسانية نظرًا لأهميتها في دراسة وتحليل القضايا والمشكلات الاجتماعية التي نشأت بسبب التغيرات السريعة التي تمر بها المجتمعات، والتي شملت مختلف جوانب الحياة . وكذلك إسهاماتها في تحليل العوامل التي تسهم في التنمية ومعالجة المشاكل المتنوعة والتخطيط لمجتمع المستقبل.

تتطلب دراسة الظواهر الاجتماعية استخدام المناهج العلمية التي تقوم على الملاحظة والتجريب واستخدام الأدوات والاختبارات القياسية، وهو ما يسمح بالتوصل إلى قوانين وقواعد عامة للتنبؤ بمستقبل الظواهر الاجتماعية.

في سياق ما سبق، تظهر الحاجة إلى ضوابط تنظم الممارسات والسلوكيات الأخلاقية للباحثين في العلوم الاجتماعية، تؤسس لميثاق أخلاقي يضم القواعد المرشدة للباحثين في جميع خطوات أبحاثهم العلمية، وتتبنى مبادئ أخلاقيات البحث العلمي الذي يكرس قيمة العمل الايجابي والاعتبارات الأخلاقية خلال عملية البحث، وذلك بالشكل الذي يضمن احترام حقوق الباحثين أو المشاركين في البحث، أو المستهدفين من البحث على حد سواء.

مما سبق ذكره تبرز إشكالية بحثنا كالآتي:

فيما تتمثل الضوابط الأخلاقية للبحث في العلوم الإنسانية؟

من منطلق ذلك، تم تقسيم بحثنا إلى المحاور الآتية:

- **قراءة أخلاقية عامة في أساسيات البحث في العلوم الإنسانية؛**
- **الصفات والخصائص العلمية والأخلاقية للباحث العلمي؛**
- **وسائل تعزيز أخلاقيات البحث العلمي.**

المحور الأول: قراءة أخلاقية عامة في أساسيات البحث في العلوم الإنسانية

مما لا شك فيه أن العلم ينتج الحقائق ويصوغ القوانين والنظريات، وفقا لذلك لابد للمعارف والحقائق أن تكون منظمة ومنسقة، وأن يتم التوصل إليها عن طريق تفكير علمي منظم يستند إلى الموضوعية والابتعاد عن التمنيات والأهواء الشخصية. وهو ما يقودنا إلى

القول أن العلم يتميز بمجموعة من القيم العلمية التي تشكل في مجموعها أخلاقيات البحث العلمي.

1- الضوابط الأخلاقية في البحث العلوم الإنسانية

هناك العديد من الضوابط الأخلاقية الواجب الالتزام بها، يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- جمع البيانات بعناية ودقة من جانب الباحث، عن طريق استخدام الطرق البحثية المختلفة، وعدم التسامح مع الاحتيال العلمي المتعمد؛

- عند تحليل البيانات يجب التوصل إلى نتائج يمكن تبريرها، ويجب على الباحث استكشاف كافة مصادر التحيز في البيانات والتفسيرات البديلة، كما يجب دراسة استخدام الاختبارات الإحصائية لتحديد مستوى الثقة في العلاقة بين مختلف المتغيرات؛

- كتابة البحث بالشكل الذي يسمح للباحثين الآخرين من إعادة التجارب والتحقق من النتائج ونقدها والاختلاف معها؛

- يجب أن لا يشارك في نشر البحث إلا من اشترك فعلا في إنجاز البحث، وساهم مساهمة فكرية أو عملية في إنجازه؛

- يجب الإشارة إلى أعمال الباحثين السابقين ذات العلاقة بالبحث المنجز، والإشارة إلى الدراسات السابقة التي أعطت نتائج مشابهة أو مخالفة؛[2]

- يجب أن يسعى الباحث إلى نشر أو إعلان بحثه بين زملائه المتخصصين، من خلال القنوات العلمية المتعرف عليها، ومناقشتها وإقرارها من الهيئات العلمية المتخصصة؛

- الاعتراف بإسهامات كل من شاركوا في البحث من قريب أو من بعيد؛

- يجب الإفصاح عن الهيئات الممولة للبحث، وتبيان مصالحها في البحث أو ممتلكاتها الفكرية أو مصالحها التجارية؛

- في حالة الأبحاث الممولة من هيئات أو جهات دولية كانت أو خاصة أو حتى عامة، يجب توثيق المصروفات وتقديم تقارير مالية ودورية مفصلة؛

- يجب على الباحث أن يوصل استنتاجاته بلغة واضحة وملائمة ومباشرة إلى المجتمعات أو المؤسسات المعنية، ولكل من له صلة بالبحث؛[3]

- يجب أن يكون نشر الأبحاث في المجلات العلمية مصحوبا بموافقة وتأشيرة لجنة الأخلاقيات.

2- المبادئ العامة الموجهة للبحث في العلوم الانسانية

تتمثل أهم هذه المبادئ فيما يلي:[4]

2-1- الدقة

ويكون ذلك من خلال التحديد الدقيق والواضح لموضوع الدراسة، ومحاولة تقديم نتائج الدراسة بصورة كمية، بدلا من الانطباعات الشخصية، من خلال استخدام المقاييس والاختبارات الإحصائية، ومن ثم كتابة تقارير مفصلة عن مجتمع الدراسة والأدوات التي تم استخدامها، والإجراءات والمهام والنتائج التي تم التوصل إليها.

2-2- التجريبية

يرى معظم علماء السلوك أن الملاحظة المباشرة هي أفضل مصدر للمعلومات، ويدعى هذا الاتجاه الذي يعتمد على الملاحظة المنظمة المباشرة بالتجريبية. ولا تتطلب التجريبية بالضرورة أن يقوم الباحث بنفسه بإجراء الملاحظة مباشرة بل يمكنه الاستعانة بباحثين مساعدين، فالمهم أن تكون البيانات مؤكدة ويتم التعرف عليها من خلال التقارير المكتوبة.

2-3- الحتمية

يطلق مصطلح الحتمية على الاعتقاد بأن كل الأحداث لها أسبابها الطبيعية، حيث يعتقد علماء النفس أن هناك عدد كبير من العوامل المحددة للسلوك، بعضها داخلي مثل: الوراثة ودوافع الانفعالات، والبعض الآخر خارجي مثل ضغوط الآخرين والظروف المحيطة بالأفراد. وهو ما يعني أن بالضرورة أن السلوك يحدث نتيجة التداخل بين مفهومي الحتمية والقدرية، وبالتالي إهمال أثناء تفسير الأحداث أي تأثيرات للقوى الخارقة للطبيعة كمؤثرات للسلوك.

2-4- الاقتصاد في الجهد

يعني الاقتصاد في الجهد استخدام سياسة مقننة عند التفسير، حيث تفضل التفسيرات البسيطة والمباشرة للحقائق الملاحظة.

2-5- عدم الجزم بصحة النتائج

لا بد أن يتمتع عالم السلوك بالانفتاح الذهني، وأن يكون متقبلا للنقد ومستعد لإعادة تقييم النتائج ومراجعتها عندما يظهر دليل جديد يبرر ذلك، بمعنى أنه يعتبر النتائج التي توصل إليها غير قاطعة وغير نهائية. فعلى الرغم من الحرص الذي يبديه عالم الاجتماع للقيام بأدق الملاحظات الممكنة. إلا أنه لا يمكن استبعاد كل مصادر الخطأ الممكنة، فالأخطاء ممكنة

الحدوث بسبب تعقيدات الظواهر الاجتماعية، أو عيوب الأدوات المستخدمة، أو التصميم غير الملائم لإجراءات البحث. [5]

المحور الثاني: الصفات والخصائص العلمية والأخلاقية للباحث العلمي

المشكلة الأساسية في البحث في العلوم الاجتماعية أن مادته هي على الأغلب(الإنسان)، وهو مادة معقدة يصعب التنبؤ بسلوكياته قبل الباحث، وكذلك فأن الباحث يتعامل مع متغيرات كثيرة من الصعب ضبطها. فالباحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية يعمل في ظروف أقل دقة إذا ما قورن بعمل الباحث في العلوم الطبيعية بالإضافة إلى خضوعه لمعايير قانونية وأخلاقية تشكل محددات للبحث السلوكي. وهو ما يستوجب من الباحث التحلي بمجموعة من المبادئ والأخلاقيات في أسلوب صياغته للبحث العلمي، أهمها:

1- التواضع

أي الابتعاد عن استخدام العبارات والكلمات ذات الطابع الشخصي، والتي يمكن أن تؤثر على الجانب العلمي والموضوعي للبحث.[6]

2- الأمانة العلمية

وتعد أهم مبدئ من مبادئ أخلاقيات البحث العلمي، إذ في لا بد أن يكون الباحث مؤتمن على المادة العلمية التي حصل عليها، ولا يجوز أن ينسبها له حتى في حالة كتابتها بأسلوبه. حيث يلزم الباحث بالإشارة إلى مصدر المعلومة، بكتابة بيانات كافية عنه وفق أصول المنهج العلمي، من هذا المنطلق ينبغي على الباحث أن يهتم بالتوثيق اهتماما خاصا. حيث توفر الأمانة العلمية حماية للملكية الفكرية للأشخاص الذين تم الاقتباس من كتبهم وبحوثهم من جهة، وحماية للابحث نفسه من جهة أخرى.[7]

3- الموضوعية والتجرد والحياد

الموضوعية أصل من أصول البحث العلمي، ويقصد بها الحياد التام في البحث، والبعد عن تأثير الأهواء والانفعالات، وإثبات ما يتكشف للباحث بالحق حسبما تقود إليه الأدلة، وإن خالف ذلك ميله وهواه. وهنا يمكن القول بأن الموضوعية والحيادية في العلوم الطبيعية تكون أكثر سهولة وإمكانية من الموضوعية في العلوم الاجتماعية، لأن الانسان في هذه الأخيرة هو الخصم والحكم.[8]

4- تحري الحقائق في النتائج

على الباحث العلمي أن يلتزم بذكر النتائج التي توصل إليها كما هي دون تحريف أو تغيير، وبأسلوب علمي واضح يبتعد فيه عن التجريح. حيث يعتبر تزوير البيانات المطلوبة في البحث جريمة أخلاقية ترتكب بحق البحث العلمي سواء كان التزوير في مرحلة جمع البيانات، حتى لا يتكلف الباحث مشقة السفر إلى أفراد عينة الدراسة إذا كانت الإجراءات تتطلب ذلك، أو قد يكون التزوير من قبل محلل البيانات ليحصل على النتائج التي يحددها مسبقًا لغرض ما.[9]

5- الصبر

على الباحث العلمي التحلي بالصبر وتقبل نقد الآخرين لبحثه، والابتعاد عن الانفعالات وفرض وجهة نظره على الآخرين، والالتزام بالنقاشات وإبداء تقبل الرأي والرأي الآخر.[10]

6- التعاون

يجب على الباحث التحلي بروح التعاون مع الآخرين والابتعاد عرقلة أعمال الآخرين من باب الغيرة والحقد والأنانية.[11]

7- الصدق

ينبغي أن يكون الباحث صادقا مع نفسه، ومع واقعه وإنسانيته، ومبادئه. فصدق الباحث مع نفسه ضروري لتقدم البشرية، وازدهارها ولبناء الحضارات، وخاصة البناء الأخلاقي الذي يعمل على تماسك الشعوب وتقدم المجتمعات الراقية. ولذا وجب على الباحث أن لا يكتب إلا الصدق، ولا ينقل إلا الصدق، ولا يروي عن أحد إلا ما كان صادقا، ولا يدون ولا يسجل في بحثه إلا الصدق، وذلك في جميع خطوات بحثه من كتابة واختيار العينات والنتائج التي يتوصل إليها.[12]

فالخطأ أو التحريف في خيارات مجتمع وعينة البحث يؤدي إلى نتائج خاطئة، لا تعكس الواقع ولن يخدم المجتمع. وبالتالي فإنها.

8- مشروعية الوسائل

يهدف البحث العلمي إلى التوصل إلى المعرفة النافعة للبشر، وهو هدف سامي ومشروع، إلا أنه في إطار البحث العلمي يجب عدم الاكتفاء بمشروعية الهدف، بل الاهتمام أيضا بمشروعية الوسائل وعد الأخذ بمقول "الغاية تبرر الوسيلة". لذا يجب على الباحث

احترام الذوات البشرية وغير البشرية، وأن ينطلق من المبدأ الأخلاقي الذي يراعي كرامة الإنسان والحيوان على حد سواء. فالبحوث يجب أن لا تنتهك الحقوق المدنية للأفراد، كما يجب أن تكون بحوثا مفيدة للتنمية المستدامة ومحترمة للبيئة.[13]

المحور الثالث: وسائل تعزيز أخلاقيات البحث العلمي

فيما يلي أهم الطرق أو الوسائل التي يمكن من خلال تعزيز أخلاقيات البحث العلمي:

1- التوعية الأخلاقية

تلعب التوعية الأخلاقية دورا بارزا في الحد من الظواهر الشاذة. فالتوعية بجرم الفعل وبالعقوبات الناشئة عنه هي أحد أساليب محاربته بفعالية، وعليه فالمسئولية تقع على الجميع بضرورة تجنب الغش والسرقة لأنه يتعارض مع أخلاقيات البحث العلمي ولمواصفات الباحث الحقيقي، فلا يعقل أن تكون مهمة الباحث الكشف عن الحقائق وتكون الوسائل هي الانتحال والتعدي على الملكية الفكرية للغير.[14]

ويدخل ضمن الوسائل الاستباقية إيجاد منظومة محكمة على نطاق الجامعات لتراقب الأعمال العلمية للطلبة والباحثين، وتمنع وقوع الفعل بدرجة التدقيق والتأكيد على تجنب السرقة العلمية، وتقع المسئولية هنا على الوزارة المكلفة والمسئولين على تسيير الجامعات والمراكز البحثية، وكذلك الأساتذة المشرفين على الأعمال العلمية المختلفة.

2- الاهتمام بالبحث العلمي

وذلك من خلال إدخال البحث العلمي إلى المراحل الأولى من الدراسة، وجعله مادة دراسية أساسية، وإدراج أخلاقيات البحث العلمي المحاور الدراسية، من أجل تكوين معرفة بالبحث العلمي وبكيفية كتابته وما هي أخلاقياته.

فالأخلاق كما يرى كولبرج لا تنمو مرة واحدة، بل تخضع لسلسة من المراحل،و يكون تتابع هذه المراحل منتظما،أي أن كل فرد لابد وأن يمر بمراحل النمو الأخلاقي بصورة هرمية.

حيث يعد النمو الأخلاقي نتاجا لتفاعل عوامل التنشئة الاجتماعية والأخلاقية مع النمو المعرفي العقلي، فيقوم الفرد أثناء نموه بتعديل بنيته المعرفية الأخلاقية وذلك بإحلال بنى جديدة تبعا لما يتعرض له من خبرات. و عليه لابد من أن تدرس مادة البحث العلمي

ومن ضمنها مادة أخلاقيات البحث العلمي في كافة المستويات الدراسية من أجل زرع هذه الأخلاقيات في نفوس الباحثين.[15]

3- البرمجيات والأدوات التكنولوجيا كآليات لتعزيز الأخلاقيات البحثية

ويتم ذلك من خلال إنشاء قواعد بيانات الكترونية لجميع البحوث العلمية والرسائل والأطاريح الجامعية، و هذا المركز سيكون له أهمية كبيرة في ضمان أخلاقيات البحث العلمي من جانبين،الأول: هو ضمان عدم التكرار في البحوث و الرسائل والأطاريح وتحقيق الأصالة، والثاني: هو الحد من السرقات العلمية والأكاديمية. فكما كانت التكنولوجيا سببا رئيسيا في تزايد السرقات العلمية، ستكون هي أحد أهم وسائل محاصرتها والتقليل من انتشارها.

4- الوسائل القانونية

في هذا الصدد لجأت العديد من الدول إلى تعديل أو استحداث قوانين الملكية الفكرية، في شكل مواثيق لأخلاقيات البحث العلمي التي تحدد السرقة العلمية وأساليب حدوثها. وذلك من خلال تأسيس قوانين تقترن بالجزاء من أجل الحد من السرقات العلمية.

في الجزائر، وفي سبيل الحد من السرقة العلمية وتأثيراتها السلبية على جودة التعليم والبحث العلمي وكذلك سمعة الجامعة الجزائرية، تم النص في طيات القرار 933-2016 في المادة 03 على العقوبات المقررة في حق الطالب أو الأستاذ المرتكب لجريمة السرقة العلمية، وفق ما يلي:[16]

- أولا: العقوبات المقررة في حق الطلبة مرتكبي جريمة السرقة العلمية، بالإضافة إلى العقوبات المقررة في التشريعات المرتبطة بالجانب التأديبي للطلبة، لا سيما القرار الوزاري رقم 371-2014، فإن الطالب المرتكب لجريمة السرقة العلمية يتعرض لعقوبات تأديبية تصل إلى إبطال مناقشة الطالب لمذكرة الليسانس أو الماستر أو الماجستير أو الدكتوراه، وسحب اللقب الحائز عليه من وراء مناقشته إحدى رسائل التخرج سالفة الذكر.

- ثانيا: العقوبات المقررة في حق الأساتذة مرتكبي السرقة العلمية، بالإضافة إلى العقوبات المقررة بموجب الأمر 03/06، باعتباره موظفا عموميا، فإن القرار 933-2016 نص على العقوبات المكملة التي تسلط على الأستاذ الجامعي الذي يرتكب، إحدى الحالات الواردة في المادة 03 من القرار السالف الذكر، والتي تشكل سرقة علمية ذات صلة بإعداد مذكرات الماجستير أو الدكتوراه أو مختلف النشاطات العلمية والبيداغوجيا ذات الصلة بالتأهيل الجامعي،

عقوبات قانونية وإدارية منها إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه، أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر.

الخاتمة:

تعتبر الضوابط الأخلاقية للعملية البحثية من أهم الضوابط التي تتحكم في جدية البحث والإضافة العلمية والقيمية له، خاصة في ضوء الإشكالات والممارسات غير الأخلاقية المرتبطة بالانتحال العلمي. حيث يعتبر عدم الأمانة في البحوث العلمية يعتبر أسوا الاختلالات البحثية التي قد تظهر في أي بحث علمي.

يعتمد البحث العلمي في العلوم الاجتماعية في تحقيق أهدافه على درجة الانضباطية والالتزام بالقيم الأخلاقية، فأخلاقيات البحث العلمي ليست أمرا اختياريا يمكن أن يأخذ أو يترك حسب رغبة الباحث، بل هي أساس من أسس كتابة البحث العلمي، تنتفي قيمته بمجرد انتفائها. فغياب الصدق في البحث العلمي يفقده إمكانية التحقق العملي، وفقدانه للموضوعية يجعل البحث عبارة عن مرآة تعكس توجه واحد، وفقدان الأمانة العلمية يفقده الأصالة، وفقدان شرعية الوسائل يفقد البحث جزءا من إنسانيته. وهو ما يستوجب العمل على إيجاد مجموعة الوسائل التي تساعد على تعزيز أخلاقيات البحث العلمي سواء كانت هذه الوسائل مقترنة أو غير مقترنة بجزاء، هذا من جهة. ومن جهة أخرى العمل على زرع ثقافة أخلاقيات البحث العلمي لضمان سلامة مستقبل العلم وزيادة مقدرته على تفسير الظروف والأحداث والتنبؤ بها ومن ثم ضبطها.

الهوامش:

[1]– مظفر جواد أحمد، "أخلاقيات البحث في العلوم السلوكية والاجتماعية"، مجلة العلوم التربوية والنفسية، العدد 13، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، 2008، ص: 28.

[2]– كامل ثامر الكبيسي؛ حسان العمري، أخلاقيات الإحصاء في البحوث التربوية والنفسية. المؤتمر الإحصائي العربي الأول. 12–13 نوفمبر، عمان. 2007، ص: 15.

[3]– نفس المرجع السابق، ص ص: 4–5.

[4]– رياض عزيز هادي، أخلاقيات مهنة التعليم الجامعي، مركز التطوير والتعليم المستمر، بغداد، 2007، ص ص: 61–64.

[5]– سعيد جاسم الأسدي، أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية، مؤسسة الوارث الثقافية، الطبعة الثانية، البصرة، 2008، ص: 38.

[6]– علي عبد الصمد الأسدي؛ آمال عبد الرحمن عبد الواحد، " مبادئ وأخلاقيات الباحث وأسلوبه في صياغة البحث العلمي"، حولية المنتدى للدراسات الإنسانية، العدد 12، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، النجف، العراق، 2017، ص: 208.

[7] – عبد الفتاح خضر، أزمة البحث العلمي في العالم العربي، مكتبة صلاح الحجيلان، الرياض، 2008، ص: 20.

[8]– فرح خير الله فواز، " أخلاقيات البحث العلمي"، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 18، الجامعة الإسلامية، غزة، 2018، ص: 567.

[9]– عبد الرشيد عبد العزيز حافظ، أساسيات البحث العلمي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، 2012، ص: 83.

[10]– جلول أحمد، " أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ديسمبر 2017، ص: 162.

[11]– النوي بالطاهر؛ رشيد زياد، " أخلاقيات استخدام الأساليب الإحصائية في البحوث النفسية والتربوية"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 7، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، جوان 2016، ص: 11.

[12]– كامل ثامر الكبيسي؛ حسان العمري ، أخلاقيات الإحصاء في البحوث التربوية والنفسية، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، 12–13 نوفمبر، عمان، 2007، ص ص: 4 – 5.

[13]– عماد أحمد البرغوثي؛ أحمد أبو سمرة محمود، " منهجية البحث العلمي عند علماء المسلمين"، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 2، المجلد 16، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص: 462.

[14]– بسمة طويل، الضوابط الأخلاقية للبحوث العلمية بين الالتزام والخروق العملية، الملتقى المشترك حول الأمانة العلمية، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، 11 جويلية 2017، ص: 40.

[15]– فاطمة إبراهيم حميدة، التفكير الأخلاقي: دليل المعلم في تنمية التفكير الأخلاقي لدى التلاميذ في جميع المراحل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1990، ص: 43.

[16]– طالب ياسين، جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها في الجامعة الجزائرية في ضوء القرار الوزاري 933، الملتقى المشترك حول الأمانة العلمية، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، 11 جويلية 2017، ص: 95.